

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

04/12/2015



مشروع هيئة المناصفة.. التبخر التدريجي للدستور 2011

٨٤١٩٣٦

منذ أن صادق المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 19 مارس 2015، على مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مع إدخال بعض التعديلات عليه، ظل هذا المشروع يرقد داخل لجنة العمل والتتريغ وحقوق الإنسان بمجلس النواب، الأمر الذي يفسر الحذر الشديد الذي تتعاطى به المؤسسة التشريعية مع قضية المناصفة، التي رسم عنها التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صورة قاتمة. فرغم تلك الجراة والنزعة الحقوقية التي تناولت بها وثيقة فاتح يوليوز 2011، مبداء المساواة والمناصفة، إلا أن المنظومة التشريعية ظلت خجولة، ولم تعكس إرادة المشرع الدستوري. هكذا جاء مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لينضاف إلى مسلسل «التبخر التدريجي» لدستور 2011 بعد أربع سنوات من تبنيه، على حد تعبير تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشار إليه.

وتعقيدا عليه، سنحاول من خلال هذه المقالة رصد بعض الإختلالات التشريعية، التي حملها مشروع القانون رقم 79.14،

المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وذلك كالتالي:

أولا: إذا كانت الهيئة المحدثة بموجب القانون رقم 79.14، هيئة دستورية من منظور الفصل 19 من دستور فاتح يوليوز 2011، فإنها من جانب آخر تعد هيئة لا دستورية من منظور الفصل 164 من دستور 2011، على اعتبار أن هذا الأخير يتحدث عن «الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز»، وليس عن «هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز»، التي تتحدث عنها الفصول 19 من دستور 2011، وستأن بين لفظ المحاربة، ولفظ «المكافحة»، الأمر الذي يجعلنا كأننا أمام هيتين دستوريتين.

ثانيا: إن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لم يتصد لتعريف التمييز، الذي عرفته المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، التي صادق عليها المغرب ونشر مقتضياتها بالجريدة الرسمية ورفع بنائها جميع تحفظاته،



سعيد موقوش (*)

على أنه: «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها، بغض النظر عن حالتها الزوجية».

وبالتالي كان على المشروع تحديد مفهوم التمييز، تفاديا لأي تأويلات سطحية لطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة. ثالثا: إن المتأمل في تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، يلاحظ أنها لم تلتزم بمبدأ المناصفة، حيث لم يتم إفراد مقتضيات تحترم تمثيلية المرأة داخل هذه الهيئة، التي تضم ستة عشر عضوا، يراعى في تعيينهم المروعة والتجربة والكفاءة (المادة الرابعة من المشروع)، دون أية إشارة إلى ضرورة احترام مبدأ المناصفة. فكيف إذن بهيئة دستورية عهد إليها المشرع «التشجيع

على أعمال مبادئ المساواة والمناصفة وعدم التمييز في مختلف مناحي الحياة العامة»، حسب المادة الثانية من المشروع، أن تخرق هذه المبادئ على مستوى تركيبها؟

بالإضافة إلى ذلك نسجل غياب فعاليات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المساواة والمناصفة في تأليف الهيئة، باستثناء ثلاثة أعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني، يعين كل واحد منهم رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. هكذا فإن تمثيلية هؤلاء «الفاعلين المدنيين، بالهيئة، لا جدوائية منها، طالما أن الفاعل السياسي هو توما من سيعين الفاعل المدني.

رابعا: باستقراء مقتضيات المادة القائمة من مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، نستنتج أن اختصاصات مجلس الهيئة تنحصر في إبداء الرأي للحكومة أو البرلمان بشأن مشاريع القوانين، وتقديم الاقتراحات والنوصيات لها، وإصدار تقارير موضوعاتية... كأننا أمام مكتب دراسات تابع للحكومة والبرلمان، وليس أمام هيئة دستورية جاءت لتفزيل الفصل 19 من دستور 2011.

وبالتالي، فإن عدم تمتيع الهيئة بصفة التقاضي، سيجعلها مؤسسة باهتة، شأنها شأن تجربة المجالس الاستشارية البائدة، مع العلم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مذكرة له، تقدم بتوصية تتعلق بتمتع الهيئة بصلاحيات التصدي التلقائي لحالات التمييز، وعرض القضايا أمام المحاكم، وبناء عليه، كان على واضعي مشروع القانون رقم 79.14 اعتماد انحداب ذي طبيعة شبه قضائية، ذلك أن مصطلح «هيئة Autorité»، يحيل على مؤسسة باختصاصات شبه قضائية، تتجاوز مجرد دراسة الشكايات وإحالتها. خامسا: إن عدم تنصيص مشروع القانون رقم 79.14، على ضرورة خلق لجن جهوية لهيئة المناصفة ومكافحة لخط الدولة المركزية والبيروقراطية الإدارية، وخرقا لمبادئ الجهوية المتقدمة. وبالتالي فإن تبني المشروع لهذه المقاربة، سيظهر محدوديتها في ما يتعلق بالقرب واستهداف السكان الأكثر تعرضا للتمييز وهدر حقوقهم، خاصة النساء والفتيات الأكثر فقرا.

(*) باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطلحة جامعة عبد الملك السعدي

بلاغ صحفي

الدورة الأولى للملتقى الجهوي للإعلام وحقوق الإنسان يومي 4 و 5 دجنبر الجاري بالجديدة

تحتضن مدينة الجديدة، يومي رابع وخامس دجنبر الجاري، الدورة الأولى للملتقى الجهوي للإعلام وحقوق الإنسان تحت شعار “الإعلام ودوره في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان”.

وأوضح بلاغ للأكاديمية الدولية للإعلام والخدمات، الجهة المنظمة، أن تنظيم هذا الملتقى، بشراكة مع مجلس مدينة الجديدة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالمدينة، وجريدة الحوار الاجتماعي الوطنية، يروم أساسا ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز قدرات الصحفيين والمراسلين ومسيري المواقع الإخبارية على الصعيد الجهوي والوطني.

ويتضمن برنامج هذا الملتقى، الذي سيعرف مشاركة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تنظيم ندوة حول الإعلام وحقوق الإنسان بالمغرب، سيؤطرها خبراء في هذا المجال، الى جانب ورشات تدريبية يقدم خلالها المؤطرون مهارات متقدمة وتقنيات متطورة في مجال التحرير الصحفي، وكذا تعاطي الصحفيين مع موضوع حقوق الإنسان بكل مهنية.

<http://eljadidaalaan.com/index.php/politique-loi/2689-4-5-2015>

<https://www.maghress.com/akhbarona/146299>

<http://www.honapresse.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85/>

مناقشة دور العيادات القانونية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

الجديدة-مروة العوماني

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - السطات**، اليوم الجمعة، بمدينة الجديدة، لقاء تحت شعار "وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: أي دور للعيادات القانونية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجامعة".

ويهدف هذا اللقاء المنظم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، إلى تقديم عروض حول سبل تسخير القانون لخدمة المصلحة العامة، وعرض التجارب دولية في هذا المجال، بخاصة تجربة العيادة القانونية لحقوق الإنسان، بكل من جامعة القدس بفلسطين وجامعة كلومبيا بنيويورك، بمشاركة وفد عن الشبكة العالمية للقانون من أجل المصلحة العامة.

وسيعرف هذا اللقاء، المنظم بشراكة مع الكلية المتعددة التخصصات بالجديدة، توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات والكلية، تهدف إلى إثراء وتعميم التفكير حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، مع العمل على تقوية قدرات الطلبة والباحثين بالكلية عبر إنشاء عيادة قانونية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويأتي هذا اللقاء المنظم بمقر الكلية بالجديدة، حسب البيان، في إطار الأنشطة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانة الجهوية، احتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان في الـ 10 من ديسمبر/كانون الأول، داخل فضاء الجامعة، بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى فئة الطلبة، حيث سيتم تسليط الضوء على وضعية وآفاق حقوق الإنسان بالمغرب بصفة عامة، وبجهة الدار البيضاء-سطات، بشكل خاص.

<http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Conseil national des droits de l'Homme

جورنال
البريس

اليوم
alyaoum24.com

اليوم
alyaoum24.com

MarocBUZZ SEEK PRESS

البقالي: ندعو لتمثيلية واسعة في هيئة المناصفة ولا نريد تكرار تجربة CNDH

الشرقي لحرش

دعا منتدى الزهراء إلى مراجعة تركيبة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز بشكل يسمح بتوسيع تمثيلية جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة، وتحديد دفتر لمعايير تمثيلها.

وقالت عزيزة البقالي، رئيسة المنتدى، في ندوة صحفية، مساء اليوم الخميس، في الرباط، ان تمثيلية جمعيات المجتمع المدني يجب أن تتم بشكل ديمقراطي وشفاف وفق معايير محددة، وضمان التعددية والتنوع، حتى لا نكرر تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على حد تعبيرها.

وأكدت البقالي ضرورة التنصيص على تمتيع أعضاء الهيئة بضمانات الحماية والاستقلالية بمناسبة قيامهم بمهامهم كما تنص على ذلك مبادئ باريس، واقترحت اعتماد البعد الجهوي في عمل الهيئة بالنظر إلى طبيعتها واختصاصاتها بما يتيح تحقيق الأبعاد الحقوقية المنشودة من إحداثها.

واعتبر المنتدى في مذكرة له أن المشروع الحالي يفتقد إلى الإطار المعياري، الكفيل بتأطير عمل الهيئة، مشيرا إلى أنه من الضروري اعتماد تعريف لمفهوم المناصفة والتمييز.

وعلى مستوى مهام وصلاحيات الهيئة، شدد المنتدى على ضرورة توضيح الاختصاصات بما يميز بين مجالي الحماية، والنهوض بحقوق النساء، بالإضافة إلى التنصيص بوضوح على مهمة رصد ومراقبة، وتتبع كل أشكال التمييز التي تتعرض لها النساء.

واقترح المنتدى، الذي يضم أزيد من 109 من الجمعيات، إدراج التنصيص على مساهمة الهيئة في إعداد التقارير، التي تقدمها الحكومة لأجهزة المعاهدات والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى المختصة.

<http://journalmedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%87%D9%8A%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84/>

<http://www.seekpress.com/article-77519.htm>

<http://www.halapress.com/?p=3361>

<http://www.alyaoum24.com/440109.html>

<http://www.marocbuzz.com/ar/2015/12/04/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AB%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%87%D9%8A%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84/>

04/12/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

5

www.cndh.org.ma

اليزمي: حقوق الإنسان تشكل أرضية مشتركة للتعاون بين المغرب والأرجنتين

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، اليوم الخميس ببيونوس آيريس، أن حقوق الإنسان تشكل أرضية مشتركة للتعاون بين المغرب والأرجنتين في عدة مجالات.

وقال اليزمي، في حديثه، في ختام زيارته للأرجنتين استغرقت ثلاثة أيام على رأس وفد ضم على الخصوص المدير التنفيذي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط- القنيطرة، عبد الرفيع حمضي، والمنسق الوطني للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، حمودة صبحي، إن "حقوق الإنسان تمثل أرضية مشتركة للتعاون بين المغرب والأرجنتين في عدة ميادين وذلك بالنظر للمسار الإصلاحية المشترك والمختلف في نفس الوقت، الذي أطلقه البلدان".

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضية المساواة بين الجنسين يمكن أن تشكل أيضا قاعدة للعمل المشترك، مذكرا في هذا السياق بأن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية كانت وراء إطلاق العدالة الانتقالية مع لجان الحقيقة، خاصة في الشيلي والأرجنتين والبرازيل والبيرو والهندوراس، كما أن المغرب يعتبر لحد الآن الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي أطلقت مسلسل ناجحا للعدالة الانتقالية. ويرى اليزمي أنه على الرغم من وجود تاريخ سياسي وثقافي وديني مختلف بين المغرب والأرجنتين إلا أنهما يتقاسمان في العمق نفس المسار الإصلاحية وإن كان بدرجات متفاوتة، مشيرا إلى أن البلدين يعتبران من "الدول القلائل في العالم التي أطلقت سياسة خاصة بالمجرة، وبالتالي آفاق التعاون واعدة لتحقيق الطموحات المشتركة".

وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تربطه ب"المركز الدولي للنهوض بحقوق الإنسان"، الشريك الأساسي بالأرجنتين، عدة مشاريع ثنائية، موضحا أن المؤسستين الحقوقيتين تتقاسمان تصورا ورؤية استراتيجية مشتركة تتمثل في كون "دول الجنوب مطالبة لتقوم بدورها في ميدان حقوق الإنسان كشريك متحرر من أية عقدة مع دول الشمال ومجتمع المدني ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى العالمي".

وأردف بالقول "لقد حان الوقت لتقوم بلدان الجنوب بدورها كشريك في ميدان حقوق الإنسان والتخلي عن دور المستهلك فقط لقيم وأفكار حقوق الإنسان"، مبرزا في هذا الاتجاه أهمية العلاقات التي تجمع المغرب والأرجنتين والبرازيل على مستوى "الطموح المشترك في لعب دور كسائر الفاعلين على المستوى الكوني".

وفي سياق متصل، أشاد اليزمي بعلاقة التعاون القائمة بين الرباط وبيونوس آيريس في مجال حقوق الإنسان، مذكرا أنه بعد المنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان الذي انعقد بالبرازيل كان مقررا أن تستضيف الأرجنتين النسخة الثانية ولكنها سمحت بأن يحظى المغرب بشرف تنظيم هذه الدورة بمراكش في نونبر 2014 وهو ما يعكس قوة هذه العلاقات التي تعززت بتبادل كبير لزيارات المسؤولين الحقوقيين.

وأضاف أن زيارته إلى بونوس آيريس والتي تندرج في إطار الاجتماع الثاني للجنة الدولية لتنسيق وتنظيم المنتديات العالمية لحقوق الإنسان مكنت من عقد سلسلة من اللقاءات، حضرها سفير المغرب بالأرجنتين، السيد فؤاد يزوغ، للتباحث بشأن الدورة الثالثة للمنتدى العالمي المقرر انعقادها في الأرجنتين، التي تعيش حاليا مرحلة تغيير سياسي مع انتخاب ماورثيو ماكري رئيسا جديدا للبلاد.

كما شكلت الزيارة، حسب اليزمي، مناسبة للتباحث مع السيد كلاوديو أروج الذي سيشغل مهام كاتب الدولة المكلف بحقوق الإنسان في الحكومة الأرجنتينية المقبلة، بخصوص أهم محاور النسخة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان وكذا بشأن إطلاق بعض المشاريع المشتركة بين البلدين خلال الأشهر المقبلة.

وبصفة موازية، يضيف اليزمي، تم تنظيم العديد من الورشات مع خبراء من أمريكا اللاتينية حول إشكاليات أساسيتين سيكونان في صلب الدورة الثالثة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ويتعلق الأمر من جهة، بإشكالية الهجرة، وخاصة الهجرة جنوب - جنوب مع تقديم التجربة المغربية في هذا الميدان، ومن جهة أخرى بالتغيرات المناخية لا سيما وأن المغرب سيحتضن العام المقبل النسخة 22 للمؤتمر العالمي حول المناخ.



مزوار يؤيد اليزمي في معصية الله

بعد مرور أزيد من شهر على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تضمن توصية "غريبة" تدعو إلى المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة.. وبعد أن خمدت نار الجدل الذي أثارته التوصية بين مؤيد ومناهض لها، خرج علينا حزب التجمع الوطني للأحرار ببلاغ يغرد فيه خارج السرب. يقول حزب الحمامة، مساندا توصية مجلس اليزمي، إن "بلادنا، بطاقتها المجتمعية والمدنية الغنية، والعلمية المتنورة في ظل إمارة المؤمنين، قادرة على توفير شروط النقاش الحضاري والاجتهاد من أجل إحقاق العدل والمساواة، بإبداع يسائر العصر ومتطلباته، وينسجم مع مكونات هويتنا السمحة والمنفتحة"، ويضيف بلاغ رفاق مزوار، الذين انتبهوا متأخرين لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استغرابه لما أسماه "الدعوات لممارسة الحجر على التفكير ومحاولات تكميم الأفواه والتشدد اللامبرر كلما تعلق الأمر بكرامة وحقوق النساء، كما حصل ويحصل في موضوع الإرث". لن نعيد موقفنا من هذه التوصية التي سبق أن خصصنا لها في هذا الركن عمودا تحت عنوان "اليازمي ومن معه يتجرؤون على الدين"، وأكدنا فيه على أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان استند في توصيته إلى فهمه للفصل 19 من الدستور، غافلا بذلك المرجعية الإسلامية للمغرب التي ينص عليها هذا الدستور نفسه، ومتجاوزا قوله تعالى في سورة النساء "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين". وإذا كان موقفنا واضحا بهذا الخصوص وعبرنا عنه في حينه، فإن الغرابة في موقف حزب "الأحرار" يمكن رصدها على مستويين: المستوى الأول: التجمع الوطني للأحرار حزب يشارك في الائتلاف الحكومي وله برلمانيون ومستشارون في الغرفة الثانية يمثلون عددا من المواطنين بمختلف مناطق المملكة، وتأخره في إعلان موقفه "إهانة" لمن منحوا أصواتهم لرمز الحمامة. المستوى الثاني: ألا يفترض أن يكون في هيئة سياسة، تشارك في الحكومة، خلية تفكير لها مواقف واضحة من القضايا المجتمعية تُبلورها انطلاقا من ايدولوجية الحزب وهويته؟ لماذا انتظر حزب التجمع الوطني للأحرار أزيد من شهر للتعاطي مع توصية مثيرة للجدل تفاعلت معها كل الأحزاب السياسية والهيئات الحقوقية؟ هذا على مستوى الشكل، أما على مستوى مضمون البلاغ فلا يسعنا إلا أن نعيد ما قلناه سابقا وهو أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تجاهل المرجعية الإسلامية للمغرب وتجاوز قوله تعالى في الآية السالفة الذكر، وهذه الآية، كما يقول الفقهاء، نص أصولي لا يقبل الاجتهاد. كان حربا بمزوار أن ينكب على مشاكله الداخلية ويضخ دماء جديدة في هياكل الحزب ويرسم خارطة زمنية لوضع أسس بنيات داخلية تعيد ل"التجمع" إشعاعه، أما أن يغوص في ما لا علم له به فهو بذلك إنما يؤيد اليزمي في معصية الله.



Premier carrefour de Tan Tan de l'art et du patrimoine Pour un musée ethnographique de la ville

Dans le cadre de ses activités culturelles et artistique, l'Association des Amis du musée Tan Tan pour le patrimoine et le développement culturel a organisé récemment la première édition du Carrefour Tan Tan de l'art et du patrimoine avec le soutien du ministère de la culture et en partenariat avec le Comité Régional des Droits de l'Homme Tan Tan-Guelmim et la délégation provinciale de la coopération nationale.

Cette manifestation artistique a été marquée par les volets suivants : atelier de l'expression plastique au profit des enfants encadré par Mohamed Sabon, Faïcel Hmichan, abdelaziz Assaleh , exposition de quelques facettes représentatives du patrimoine sahraoui (richesse matérielle et immatérielle) en collaboration avec le centre pluridisciplinaire qui relève de la délégation provinciale de la coopération nationale sous la direction de Metou Berdiji, cérémonie d'ouverture à la médiathèque animée par Salm Tirouz et ponctuée par les allocutions de Brahim El Heissen (président de l'Association des Amis du musée Tantan pour le patrimoine et le développement culturel), Khalid Bouya (chargé de la direction de la médiathèque) Taoufik Aldiji (président du Comité Régional des Droits de l'Homme Tantan-Guelmim) et Salm Boulboul (délégué provincial de la coopération nationale). Cette rencontre culturelle a été animée également par la projection de deux films documentaires : « mémoire du Sahara-culture, territoire et homme » présenté par le professeur



chercheur Aslima Arez , « Belkahia : dimensions de la main et mystères des symboles universels » présenté par l'esthète Mohammed Chiguer. Le carrefour, premier dans son genre au Maroc, a été renforcé par les axes suivants : la signature du second numéro du magazine « culture du Sahara » publié par l'Association des Amis du musée Tan Tan pour le patrimoine et le développement culturel, remise des prix aux enfants sourdoués en art plastique (Ali Drir, Nidal Yamoun et Khalil Lakssiri), table ronde sur « l'art et son rôle dans la valorisation du patrimoine sahraoui hassani) animé par la militante Salm Tirouz avec la participation de : Dr. Mohammed Addhmi(anthropologue), Dr .Aslima Amerez, Hassan Khour (réalisateur), Aragueb El Heissen(artiste peintre). Lors de la cérémonie de clôture, le critique d'art

Brahim El Heissen signé son livre d'art « la pratique plastique-sources et caractéristique » qui a été présenté par l'esthète Mohammed Chiguer et le critique d'art Benyouness Amirouche.

Parmi les recommandations formulées par les participants : faire de l'art un levier du développement durable au niveau de la promotion de culture sahraouie hassanie, exploitation du patrimoine local dans toutes les pratiques artistiques, doter la ville des infrastructures culturelles nécessaires, publication des monographies, donner une importance au patrimoine spectaculaire, promotion du patrimoine sahraoui via les nouvelles technologies, constitution du musée ethnographique en tant qu'observatoire civilisationnel.

Younes Mounir

Initiative américaine de partenariat Moyen-Orient

Deux millions de dollars pour financer 26 projets associatifs marocains

L'Initiative américaine de partenariat Moyen-Orient, un fonds étatique mobilisé par le ministère des Affaires étrangères américain pour soutenir les projets associatifs, vient de financer 26 projets marocains au titre de l'année 2015-2016. Ces projets ont bénéficié d'un budget global de 2 millions de dollars.

Elles sont plus de 26 associations marocaines à avoir bénéficié du soutien financier du fonds MEPI relevant du ministère des Affaires étrangères américain. Ce fonds, qui mobilise chaque année un montant d'un million de dollars pour soutenir les projets proposés par la société civile, a débloqué pour l'année 2014-2025 une enveloppe de 2 millions de dollars pour financer les projets marocains retenus après sélection. «Nous voulons à travers cette initiative appuyer les projets de la société civile qui ont pour objectif de renforcer le développement durable, améliorer la participation politique des femmes et des jeunes et soutenir la création des activités génératrices de revenus afin de garantir une meilleure intégration de cette frange de la population dans le tissu économique», explique Manu Bhalla, directeur régional chargé de ce fonds au niveau de l'ambassade des États-Unis, lors d'une rencontre organisée jeudi avec les associations bénéficiaires du financement au niveau de Rabat.

Lancé depuis 2004 au niveau régional, ce fonds baptisé «Initiative américaine de partenariat Moyen-Orient» a été créé au Maroc en 2008, finançant ainsi depuis sa mise en place une centaine de projets. S'agissant du montant de la subvention de chaque projet, cette dernière varie entre 50.000 et 150.000 dollars selon la nature du projet et son impact sur la population locale. Les projets financés doivent toutefois répondre à un certain nombre de critères. «Ces projets ne sont retenus qu'après avoir été minutieusement examinés par un comité d'évaluation, lequel effectue une présélection avant de retenir dans une deuxième phase les projets éligibles. Nous recevons chaque année une centaine de projets, mais seules les pro-

positions qui sont réalisables sont retenues. Nous prenons également en considération "l'originalité" du projet», nous explique Abdellah Chebri, responsable de financement de l'initiative américaine de partenariat Moyen-Orient.

Pour le nouvel appel d'offres actuellement lancé et qui se poursuivra jusqu'au 4 janvier, la direction du fonds a retenu deux thématiques prioritaires, à savoir

la protection de l'environnement et les échéances électorales. Circonstance oblige, le Maroc accueillera dans une année la COP 22 et les élections législatives seront bientôt organisées. M. Chebri tient toutefois à souligner que les projets ayant trait aux élections devront être menés dans le cadre associatif loin de toute appartenance politique. «L'objectif principal de ces projets est avant tout la pro-

motion du changement positif au sein de la société. Ce changement peut être apporté par la contribution des associations qui ont un rôle essentiel à jouer dans la mise en œuvre des politiques publiques et la relève des défis auxquels se trouve confronté l'État», conclut Mthew Lus-senhop, député et chef de mission au sein de l'ambassade des États-Unis au Maroc. ■

Yousra Amrani

15 806 / 6

Lancé depuis 2004 au niveau régional, ce fonds baptisé «Initiative américaine de partenariat Moyen-Orient» a été créé au Maroc en 2008, finançant ainsi depuis sa mise en place une centaine de projets.

Le CNDH oeuvrera à impliquer la jeunesse dans la promotion des droits de l'Homme (président de la CRDH de Fès-Meknès)

Fès, 04 déc. 2015 (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) oeuvrera, dans le cadre de son plan d'action, à faire entendre la voix des jeunes dans tous les domaines et les impliquer dans la promotion des droits de l'Homme, a indiqué le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Fès-Meknès, Abdelmajid Makni.

"Les jeunes devraient être le porte-parole du futur", a-t-il dit lors d'un forum régional des jeunes contre la peine de mort, initié par la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM) sous le signe "Les jeunes, un levier essentiel pour l'abolition de la peine de mort".

M. Makni a appelé dans ce cadre les jeunes à participer massivement au prochain Congrès international sur l'abolition de la peine capitale, prévu en juin prochain à Oslo.

Après avoir mis en avant les efforts consentis par le CNDH auprès de diverses instances pour promouvoir le plaidoyer et le débat autour de cette question, le responsable a indiqué que l'abolition de la peine de mort est l'un des sujets sur lesquels s'est penché dernièrement le Conseil.

De son côté, le coordinateur de la CMCPM, Abderrahim Jamaï, a relevé que la question de l'abolition de la peine de mort est devenue l'une des préoccupations de l'humanité.

"Le droit à la vie est indiscutable et ne peut être soumis à des considérations idéologiques ou politiques", a-t-il fait valoir, notant que "la garantie et la protection du droit à la vie sont dorénavant immunisées par des règles universelles incarnées par des conventions, des chartes et des protocoles, dont le deuxième protocole facultatif annexe au Pacte international des droits civils et politiques".

Mettant en exergue l'action de la Coalition dans ce domaine, M. Jamaï a fait état, entre autres, de la tenue d'une conférence de presse conjointe entre la CMCPM et les réseaux des avocats et des parlementaires adeptes de l'abolition de la peine de mort.

Il a souligné que la CMCPM est devenue un modèle d'organisation, de culture et de militantisme pour la lutte contre l'abolition de la peine de mort au niveau de la région du Moyen Orient- Afrique du Nord (MENA).

Evoquant les problèmes "aussi bien objectifs qu'artificiels" que suscite l'abolition de la peine de mort, M.

Jamâi a indiqué que les jeunes sont appelés à proposer leur vision pour consacrer le droit à la vie et rechercher des mécanismes pour relever les défis qui se posent en cette matière.

Pour sa part, le Consul général de France à Fès, Gilles Bourbao, a souligné que chaque année, des milliers de femmes et d'hommes à travers le monde sont encore condamnés à la peine capitale, ajoutant que "nous devons rester mobilisés, car le combat pour la l'abolition universelle n'est pas encore gagné".

Le Forum sera ponctué par des panels de discussion traitant des enjeux régionaux et internationaux de l'abolition de la peine capitale et des conditions de détention des condamnés à mort dans les pays du Maghreb.

Sont également prévus des ateliers axés sur l'éducation au droit à la vie et à l'abolition de la peine de mort, le rôle des diverses expressions artistiques, particulièrement le théâtre et le cinéma, dans la sensibilisation à l'importance de l'abolition, outre l'usage des réseaux sociaux pour renforcer le plaidoyer autour de cette question. NN---BR. MY.

Maroc-Argentine: Les droits de l'homme constituent une base commune de coopération (El Yazami)

- Propos recueillis par Hicham Lakhal.

Buenos Aires, 03 déc. 2015 (MAP) - Les droits de l'homme constituent une base commune de coopération entre le Maroc et l'Argentine dans divers domaines, a affirmé, jeudi à Buenos Aires, le président du Conseil des droits de l'Homme, M.Driss El Yazami.

"Les droits de l'homme constituent une base commune de coopération entre le Maroc et l'Argentine dans divers domaines, au regard des processus de réforme lancés par les deux pays", a-t-il déclaré lors d'un entretien accordé à la MAP à l'issue d'une visite de trois jours à Buenos Aires à la tête d'une délégation composée notamment, du directeur exécutif de la commission régionale des droits de l'Homme Rabat-Kenitra, Abderrafie Hamdi et du coordinateur national de la 2ème édition du Forum Mondial des Droits de l'Homme (FMDH), Hamouda Sobhi.

Les droits économiques et sociaux ainsi que la question de l'égalité entre les sexes peuvent également constituer une base pour l'action commune, a ajouté M.El Yazami, en rappelant dans ce sens que plusieurs pays d'Amérique latine ont lancé un processus de justice transitionnelle à travers des commissions de vérité, notamment le Chili, l'Argentine, le Brésil, le Pérou et le Honduras. "Le Maroc est jusqu'à ce jour le seul pays arabo-islamique qui a lancé un processus de justice transitionnelle réussi", a-t-il estimé.

Bien que le Maroc ait une histoire politique, culturelle et religieuse différente de celle de l'Argentine, les deux pays partagent un processus de réforme similaire et font partie des rares pays à avoir lancé une politique spécifique à la migration, a poursuivi le président du CNDH, avant de noter que "les perspectives de coopération sont prometteuses pour réaliser les aspirations communes".

Et d'ajouter que le CNDH partage avec le centre international pour la promotion des droits de l'Homme, son principal partenaire en Argentine, plusieurs projets communs, en soulignant que les deux institutions partagent une vision et une stratégie communes, en vertu desquelles "les pays du sud sont tenus de jouer un rôle dans le domaine des droits de l'Homme" en se libérant de tout complexe vis-à-vis des pays du nord, de la société civile ou des institutions des droits de l'Homme.

"Le temps est venu pour que les pays du sud jouent leur rôle de partenaire dans le domaine des droits de l'Homme et laissent de côté celui de consommateur des valeurs et des idées des droits de l'Homme", a-t-il dit, en soulignant l'importance des relations qui lient le Maroc, l'Argentine et le Brésil en termes d'aspiration à agir dans le domaine des droits de l'Homme au niveau international.

M. El Yazami a, par ailleurs, relevé qu'après la tenue du premier FMDH au Brésil, l'Argentine devait organiser la deuxième édition mais elle a proposé au Maroc d'organiser la deuxième édition à Marrakech en novembre 2014, ce qui reflète, selon lui, la force de ces relations qui se sont consolidées davantage au fil des échanges de visites entre les responsables opérant dans le domaine des droits de l'Homme.

Il a en outre ajouté que sa visite, qui s'inscrit dans le cadre de la deuxième réunion de la commission internationale de coordination et d'organisation des forums mondiaux des droits de l'Homme, a été ponctuée par une série de rencontres consacrées à la prochaine édition qui devra se tenir prochainement en Argentine.

Cette visite, a-t-il ajouté, a été également l'occasion d'avoir des discussions avec M. Claudio Abugre qui occupera les fonctions de secrétaire d'Etat chargé des droits de l'Homme au sein du gouvernement Macri, consacrées aux grands axes du troisième FMDH et au lancement de projets communs dans les prochains mois.

Par ailleurs, plusieurs ateliers ont été organisés avec des experts latino-américains autour des deux principales thématiques qui seront évoquées lors du prochain Forum, à savoir l'immigration sud-sud et les changements climatiques.

بلاغ صحفي

لقاء بالدار البيضاء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

تحت شعار

"وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: أي دور للعيادات القانونية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجامعة"

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-السطات، بشراكة مع الكلية المتعددة التخصصات بالجديدة، لقاء تحت شعار "وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: أي دور للعيادات القانونية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجامعة"، وذلك يوم 4 دجنبر 2015 ابتداء من الساعة 9 صباحا.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الأنشطة التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية احتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر) داخل فضاء الجامعة بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى فئة الطلبة، حيث سيتم تسليط الضوء على وضعية وآفاق حقوق الإنسان بالمغرب بصفة عامة، وبجهة الدار البيضاء-سطات، بشكل خاص.

كما سيرفع اللقاء توقيع اتفاقية شراكة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات والكلية المتعددة التخصصات بالجديدة، تهدف إلى إثراء وتعميم التفكير حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، مع العمل على تقوية قدرات الطلبة والباحثين بالكلية عبر إنشاء عيادة قانونية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويهدف اللقاء إلى تقديم عروض حول سبل تسخير القانون لخدمة المصلحة العامة وعرض التجارب الدولية في هذا المجال خاصة تجربة العيادة القانونية لحقوق الإنسان بكل من جامعة القدس بفلسطين وجامعة كلومبيا بنيويورك، بمشاركة وفد عن الشبكة العالمية للقانون من أجل المصلحة العامة (PILnet).

تذكير

النشاط: لقاء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار "وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: أي دور للعيادات القانونية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان بالجامعة"

التاريخ والتوقيت: 4 دجنبر بمقر الكلية بالجديدة ابتداء من الساعة 9 صباحا

للاتصال: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-السطات: 0666015907/0522400399



حقوق الانسان أرضية مشتركة للتعاون بين المغرب والأرجنتين في عدة مجالات (السيد اليزمي)

بوينوس أيريس - أكد **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، السيد إدريس اليزمي ، اليوم الخميس ببوينوس أيريس، أن حقوق الإنسان تشكل أرضية مشتركة للتعاون بين المغرب والأرجنتين في عدة مجالات.

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>